ولم يمنع الفلاسفة حبهم للحكمة من حبهم للفخر والفخفخة بل ان اكثر الكتّاب فخرًا شوبنهور الفيلسوف الالماني فانهُ كان يهزأ بكتابات معاصريهِ من الفلاسفة مثل فختي وهيجل وشلنغ ويقول عن هؤلاء الفلاسفة انهم طبول فارغة ومشعوذون . وترك كتابًا بخط يدهِ عنوانهُ "انا" وملؤهُ دعوى وغطرسة . وفيهِ مقالة في تاريخ الفلسفة خصَّ منها فصلاً بذكر محاسن فلسفتهِ وفضائلها فقال "وسيعلم الناس بعد موتي ان كلَّ ما كتبهُ غيري من نوع ما كتبتهُ انا انما هو قول هراء . فقد اغلت الناس امورًا شتى بهذا الصدد لن ينسوها وسيبقى ما كتبتهُ أبد الدهر" . ولا ينكر ان فلسفة شوبنهور من الطبقة الاولى ومن رأي كثيرين انها تستحق مفاخرهُ

واختم هذا المقال بقول الشاعر الروماني مارسيال "كلما قلَّت بضاعة الشاعر وركَّت عبارتهُ كثر فخرهُ" فاذا صحَّ ذلك كان المتنبي اقل الشعراء بضاعة واركهم عبارة لانهُ اكثرهم فخرًا ولكنهُ ليس بصحيح لانهُ اشعر من نطق بالضاد بلا خلاف . ويظهر مما تقدم من المفاخر ان شعراء العرب الذين ذكرتهم لم يكادوا يفتخرون بغير نسبهم وكرم عنصرهم وشرف منبتهم وبسالتهم ولم يفتخر باديهِ منهم سوى المتنبي . واما شعراء العجم الذين نقلتُ ما نقلتُ من الامثلة المتقدمة عنهم فانما افتخروا بما كتبوهُ وصنفوهُ ولم يشر احد منهم الى اصلهِ وفصلهِ فهم وشعراء العرب في ذلك على طرفي نقيض (ن . ش)

حقوق الامم

(٣) حقوق الحكومات وواجباتها

الحكومات مثل الافراد لها حقوق وعليها واجبات

فكما ان الفرد الانساني يخلق مكتنفًا ببني جنسهِ وبعادات وظروف لا بدَّ لهُ من تكييف معيشتهِ بموجبها كذلك الحكومة وسط الحكومات الاخرى لها ان تطالب بحقوق يقتضي بها عليها مجرَّد وجودها كما ان عليها واجبات لا بدَّ من العمل بها واتباعها اذا شاءت ان تحافظ على كيانها

اما حقوق الحكومات فكثيرة عدَّدها بعض المؤلفين وحصرها ولم يقيدها البعض الاخر بروابط بل اكتفى بوضع مبدإ عمومي تستنتج هذهِ الحقوق منهُ

على ان من ينظر الى اختلاف هؤلاء المؤلفين يجدهُ سطحيًّا لا وجود لهُ لا بل يجد

الجميع متفقين في المبدإ ويكنهم يختلفون في تطبيقه اذ يغلب على معظمهم داء التحيز للجنسية فيدخل ضمن حقوق الحكومات ما تقضي حكومتهُ ويخرج ما تحرجهُ

والحقيقة التي لا ريب فيها والتي يجب النظر اليها خالصةً من اختلاف المؤلفين السطحي ومن ضعفهم الطبيعي ان تجرد وجود الحكومات هو اساس حقوقها وواجباتها

يخلق الانسان في بلد بين اهل ومعارف واجانب فتخلق معهُ عند ولادته حقوق اقتضاها مجرد ظهوره في هذا الكون كذلك الحكومة فان مجرد وجودها هو اصل ما لها من الحقوق فتكتسب ما يسمونهُ حق الوجود. ومن حق الوجود هذا تتفرع حقوق اخرى يمكن قسمتها الى قسمين يجمعان كل ما أجمعت الكلمة على وضعهِ في هذا الباب — حق المحافظة على الكيان وحق الحرية

حق المحافظة على الكيان . للحكومة ان تتخذ جميع الوسائل التي تؤدي الى انماء ثروتها وزيادة رفاهية افرادها. لها ان تسلح استعداداً للطوارىء الخارجية والداخلية. وان تشيد الآثار الفنية او العلمية وترغب الناس في الاقبال على مدارسها ليعظم نفوذها. وان تمنع سكان بلادها من المهاجرة الى الخارج اذا رأت في ذلك ضرراً يعود عليها بشرط ان لا تمس حرية الافراد الشخصية. وان ترغب الاجانب في المهاجرة الى ربوعها والتجنس بجنسيتها. وان تزيد موارد التجارة في الداخل والخارج. وبالاختصار ان تعمل كل ما يعملهُ الفرد محافظةً على وجوده وتطلباً للنجاح والارتقاء

وليس حق الدفاع عن النفس الا واسطةً من وسائط المحافظة على الكيان فعلى الحكومة ان تدفع القوة بالقوة وترد جنود المهاجمين والفاتحين والغزاة اذا سوها بسوء وان تحتاط بالقوة المادية لرد كل ضرر يلحق بتجارتها او صناعتها او شرفها

ومن حقوق المحافظة على الكيان حق حفظ السلم والنظام العام داخل الحدود . فلها ان تزيد عساكرها او تقلل عددهم متخذةً في ذلك الطرق التي تختارها من تقوية الحربية او البحرية او انتقاص هذه وزيادة تلك كما ان لها ان تنفي من شاءت من ضمن دائرة نفوذها اذا رأت ان وجودهُ فيها يدعو الى الاشغال بالها وزوالهُ اطمئنانها. وقد توسعت الحكومات في المحافظة على هذا المبدإ مبدإ حفظ السلم بحيث يتعدى حدودها الى حدود غيرها لا بل حصرت كلَّ قواها في المحافظة عليهِ . وليست هذه المزاحمة في تجييش الجيوش واعداد معدات الهلاك برّاً وبحراً الا نتيجة حق المحافظة على الطمأنينة في الداخل والخارج

ولقد اجهد رجال السياسية عقولهم وانفى رجال الحرب رجالهم في المحافظة على الموازنة في

القوى واختلفوا في القاعدة التي يجب تطبيقها لكي تحصل كل حكومة على قوة معلومة اذا تجاوزتها تصبح خطرًا على جاراتها الحكومات الاخرى. فقال البعض بوجوب وضع مبدإ الجنسية اساسًا لهذا التوازن فلا يدخل تحت حكومةٍ واحدة الاَّ شعب من جنس واحد فاللاتيني يخضع لحكومة لاتينية والسلافي لسلافية والجرماني لجرمانية. وقال البعض بوجوب عقد محالفات بين الحكومات تقتسم الدنيا الى محالفتين او ثلاث تحفظ التوازن فيما بينها. على ان في مثل هذه الآراء تحيزًا ظاهرًا من الاوربيين لاوربا وعدم اعتدادهم بما سواها من القارات. فهم يتمون بعضهم البعض عن الاخلال بالموازنة الاوربية ضمن قارة اوربا ولكنهم لا رادع لهم ولا نظام يسيرون عليهِ في معاملاتهم مع الامم الشرقية والاميركية وظلّوا على هذا الاستبداد — استبداد القوي بالضعيف — الى ان قامت الولايات المتحدة ووضعت حدًّا لمطامعهم فوقفوا دون الوصول الى اميركا الشمالية ثم قلدتهم الولايات المتحدة فوضعت مذهب مترو المشهور رادعًا لاوربا فاتخذ كل ما يسمى باميركا للولايات المتحدة. وطمع الجميع بالشرق انصاعُ وادناهُ الى ان وقعت اليابان في وجوههم اخيرًا ولكن المجال لا يزال فسيحًا امامهم فالشرق كلهُ ما عدا اليابان لا يزال مطمح ابصارهم

هذه الحوادث الواقعية مما يؤيد قول القائلين بعدم وجود نظام للحقوق يعمل بهِ غير نظام القوة والجبروت وهو قولٌ صحيح من بعض وجوههِ وموافق لمبدإ الكون الاصلي اي مبدإ النشوء والارتقاء وغايتهُ بقاء الاصلح. فلا ريب ان القوي اديبًا ومادبًا سيظلُّ غالبًا ظافرًا الى ان يقوى الضعيف وينشط ويصبح مثل القوي فاذا تساويا بطلت المنازعات واكتفى كلٌّ بما لديهِ او يصبح اتكل شركاء على الشيوع في هذا الكون. وربما كان الكون جاريًا نحو هذا الغرض فيجيء يوم يصير الناس فيهِ متضامنين لا حامية تحميهم غير الانسانية فلا يكون هناك شرقي وغربي وانكليزي والماني وفرنساوي يدعى كلٌّ منهم الى نكاية الآخر والايقاع بهِ ولا يرى الخير الاَّ اذا كان في بني جنسهِ ولا يعمل الاَّ لهُ فان هذا الداء داء التعصب للجنسية ذميم لا يفرق بشيء عن التعصب الديني وليس هو الاَّ آلة للوجود اساسهُ الانسانية. بل ليست هذه الجامعات الجنسية بافضل من اخواتها الدينية بشيء اللهمَّ الاَّ اذا كان بتلبيةٍ من اتباع المعقول وما يوحيهِ العقل ولكنها مع ما يحتويهِ هذا الكون من جميات تتألف تلك لغرض سياسي وهذه لغيرهِ كالماسونية وما شاكلها ليست الاَّ بعض مظاهر لتقضيهِ المنافسة في البقاء والمحافظة على الوجود. كلُّ ذلكَ مبنيٌّ على اصل للنفس والايقاع بالغير حالة اقتضتها فطرة الانسان الاصلية

حق الحرية . قلنا ان حقوق الحكومات يجمعها حقّان — حق المحافظة على الكيان وحق الحرية وقد اوفينا الكلام عن الاول حقهُ

اما حق الحرية فحقٌّ اوليٌّ ضروريٌّ لا بد منهُ للحكومة اذا قصدت ان تتم وظيفتها القانونية وسط الحكومات الاخرى فبدون الحرية لا تكون المسؤولية وبدون المسؤولية لا يجوز لها ان تكون عضوًا في المجتمع الامي ويستنتج من اعطاء الحكومة حق الحرية حصولها على حقوق السيادة الداخلية والسيادة الخارجية

فبالسيادة الداخلية تضمن لنفسها حق التشريع ووضع الدستور لهيئة حكومتها الادارية وسن النظامات القضائية وتنفيذ احكامها ووضع النظام المالي والاداري والصحي وكل ما من شأنهِ راحة الرعايا في علاقاتهم بعضهم ببعض ضمن حدود مكهم وليس لحكومة اخرى ان تتعرض لها فيما تصنعهُ من هذا القبيل ما زال لا يسري الاَّ في ارض واضعة القانون وعلى رعاياها

وبالسيادة الخارجية تضمن الحكومة لنفسها ملءَ حرية التعامل مع الحكومات الاخرى فتكون مثلهن على السواء كبرت عنهنَّ او صغرت لا فرق في ذلك . فلا تتعرض حكومة لنظام الحكومة الاخرى الداخلي بل يجب ان يعتبر كلٌّ ما بينهُ الاخر وما يقررهُ وان كان يخالف هذا ذاك . على ان هذه السيادة الخارجية قد تؤدي الى ما لا تحمد عقباهُ بين الحكومات وخصوصاً فيما يخلص بمحاكمة حكومة لرعايا حكومةٍ اخرى في محاكمها فقد يحدث ان هذه تطلب بموجب السيادة الخارجية التي لها ان لا يُتعرض لرعاياها اينما كانوا وتلك تطلب الامر نفسهُ ضمن حدودها وكلاهما مصيب فيما يدّعي . ولا حاجة لنا الآن ان نبحث في هذا الموضوع القضائي المحض بل نكتفي بالقول ان معظم الحكومات يربطها بهذا الشأن معاهدات تعقدها الواحدة مع الاخرى وتسير عليها وليست امتيازات الاجانب والمحاكم المختلطة في هذا القطر الاَّ مظهرًا واحدًا من هذه الحالة

وقد توسع المؤلفون في تطبيق حق الحرية فادخل المؤلف الانكليزي " السر فردريك تويس " والفرنساوي " بوتيس " حق الاحترام وحق المساواة وحق التجارة تحتهُ وقالا ان كل حكومةٍ عليها ان تحترم الاخرى مثل احترامها لنفسها او لاي حكومة ثانية لا فرق في هذه الحكومة قوية كانت او ضعيفة غنية او فقيرة وان يتساوى الكل في المعاملة الدولية فلا يقدّم مندوب حكومة على اخرى وان لا تعطي حكومة حقًّا تجاريًّا لا يعطى لاخرى الاَّ اذا كانت احدى الحكومات تمنع صنف تجارةِ حكومة اخرى تمنع صنفًا آخر

هذا مجمل ما يمكن ذكره من حقوق الحكومات . وسننظر في واجبات الحكومات اذ لا بد لمن كانت لهُ حقوق ان يكون عليهِ واجبات اولية ضرورية توجد معهُ عند وجودهِ

سامي الجريديني
محامٍ

باب التقريظ والانتقاد

ديوان الرافعي

اصدر الشاعر النابغة مصطفى افندي صادق الرافعي الجزء الثالث من ديوانهِ وجعلهُ تمام هذا الديوان ليستأنف الشعر بعد ذلك مطلقاً من هذه القيود التي اخذ بها نفسهُ تقليداً لنيرون من المتقدمين كترتيب الشعر على ابواب معروفة والنظم في طرق مألوفة ونحو ذلك . والشعر العربي لو وجد من يجعلهُ في هذا العصر كما حوّلهُ نوابغ المولدين عن زمن الجاهلية الى حالة عصورهم من الرقة والتفنن لساوى بذلك الشعر الافرنجي بل لفاقهُ في اشياء كثيرة هي من مميزات اللغة العربية

وذلك هو النمط الذي اخذ الرافعي على نفسهِ إحياءهُ في الشعر العربي ولعلهُ يوفق بما اوتيهِ من توقد الخاطر ورقة الشعور والثبات الى الدأب على ذلك او بعضهِ

اما الجزء الذي بين ايدينا فقد افتتحهُ بمقدمة بليغة في " نوع من نقد الشعر " استهلها بقولهِ " الشعر تصوير عالمٍ حي من المعاني والالفاظ فالتجيد من جعلهُ مختصراً من صورة العالم كلهِ ولا بد فيهِ من شعاع من الروح اذا تجردت لهُ النفس امتزجت لطافتها بلطافتهِ " ثم قال انهُ ينظر الى نقد الشعر من هذه الجهة التي يمثل فيها حياً من الاحياء تتنازع انواعهُ البقاء . واقاض في طبقات الشعر ودرجات الشعراء باعتبار القوة الادبية فيهم وقال بعد خلاصة ذلك " فاذا لم يكن فكر الشاعر عند ارادتهِ ولم تكن ارادتهُ عند اتجاه عواطفهِ أُخذت عليهِ منافذ القول فاختل واضطربت جهات رأيهِ فانحل وصار من نضوب المادة في آخرة امرهِ كمن يكتب بقلم ليس عليهِ الا مسحة من رداء المداد فكلما كدَّهُ جد وكلما هزهُ ركد فاذا كتب مع ذلك جاء الحرف مفرق الجهات لثياً في الحروف فلا هو كتابة ولا هو